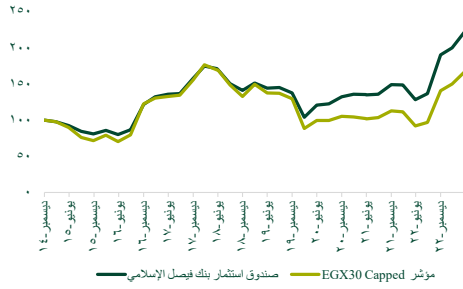


محفظة الصندوق

أداء الصندوق

الفترة	الأداء
الربع الثاني ٢٠٢٣	١١,٢%
العائد منذ بداية العام	١٦,٩%
٢٠٢٢	٢٧,٦%
٢٠٢١	١٢,٧%
منذ ٥ سنوات	٢٩,٨%
منذ التأسيس	٢٣٣,٥%

الأداء



توزيع الأصول



التقرير الربع سنوي

الربع الثاني ٢٠٢٣

هدف الاستثمار

الهدف الاستثماري الرئيسي للصندوق هو تعظيم رأس مال المستثمر على المدى الطويل من خلال تحقيق أعلى عوائد ممكنة تتناسب مع درجة المخاطر المرتبطة بالأدوات المستثمر فيها بالصندوق.

مجالات الاستثمار

- يستثمر الصندوق بشكل رئيسي في الأوراق المالية للشركات المدرجة في البورصة المصرية
- لجنة الشريعة يجب أن توافق على جميع استثمارات الصندوق
- يمكن للصندوق أيضا الاستثمار في أئون الخزائنة وسندات الخزائنة وسندات الشركات وسندات التوريق والودائع وفقاً للنسب المسموح بها في نشرة الاكتتاب.

الاكتتاب/الاسترداد

- يقدم الصندوق سبولة أسبوعية للمستثمرين
- يتم تحديد سعر الوثيقة في أول يوم عمل مصري من كل أسبوع

بيانات الصندوق

نوع الصندوق	سوق أسهم مفتوح
تاريخ التأسيس	ديسمبر - ٢٠٠٤
سعر الوثيقة ج.م	١٨٧,٢٤ ج.م
اجمالي التوزيعات من التأسيس	٧٤,٧٥ ج.م
كود الصندوق في Bloomberg	EFGFISL
كود ISIN الخاص بالصندوق	٦٥٠٧٧٥٧٠

مدير الاستثمار

شركة الإدارة	هيرميس لإدارة الصناديق
مدير الاستثمار	نبيل موسى
مساعد مدير الاستثمار	مصطفى عامر

بيانات التواصل

بنك فيصل الإسلامي المصري	١٩٨٥١
تليفون	+٢٠٢-٣٣٦٢١١٢٨١
فاكس	
العنوان الإلكتروني	http://www.faisalbank.com.eg

تحليل السوق

أسواق المال العالمية

بدأت أسواق المال العالمية عام ٢٠٢٣ بشكل إيجابي حيث ارتفع مؤشر S&P500 ومؤشر مورجان ستانلي للأسواق العالمية بـ ١٥.٩% و ١٤.٠% على التوالي خلال النصف الأول من العام. نعتقد أن الأداء الجيد للأسواق العالمية يعود للأسباب الآتية:

- حماس المستثمرين للشكاه الصناعي وهو ما أدى إلى ارتفاعات كبيرة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. من الجدير بالذكر أن أداء مؤشر S&P500 مدفوعاً بـ ٧ شركات في قطاع تكنولوجيا المعلومات يمثلون ٢٨% من المؤشر: نيفيديا (١٨.٩%)، ميتا (١٣.٨%)، تسلا (١٢.٥%)، أمازون (٥.٥%)، ابل (٤.٩%)، مايكروسوفت (٢.٧%)، والفيت (٢.٣%).

- افتتحت المستثمرين أن البنك الفيدرالي الأمريكي سيتوقف عن رفع أسعار الفائدة عقب قيامه برفعها ٥% خلال الفترة من مارس ٢٠٢٢ إلى مايو ٢٠٢٣ في حين انخفضت نسبة التضخم في أمريكا من ٩.٠% في يونيو ٢٠٢٢ إلى ٤% في مايو ٢٠٢٣.

- يتبع الغالبية العظمى من المستثمرين إلى النظرة المستقبلية وبما أن توقعهم أن السياسة التشفية للبنك الفيدرالي على وشك الانتهاء سيؤدي ذلك إلى فرص نمو جيدة لأسواق المال.

نعتقد أن التضخم سيستمر في الانخفاض وأن الفترة المتبقية من ٢٠٢٣ وبالإضافة إلى ٢٠٢٤ ستتميز بارتفاع معدلات البطالة تدريجياً وهو ما سيؤدي إلى انخفاض التضخم وضعف قيمة الدولار الأمريكي أمام العملات العالمية الرئيسية مما يؤدي إلى ارتفاع أسواق المال والسلع.

الأسواق الناشئة

تحرك مؤشر مورجان ستانلي للأسواق الناشئة في نفس اتجاه الأسواق العالمية لكن بوتيرة أقل حيث ارتفع بـ ٣.٥% فقط خلال النصف الأول من ٢٠٢٣ مضغوطاً بالأداء السلبى للسوق الصيني الذي يمثل ٣١% من المؤشر وقد انخفض بـ ٩.٥% خلال النصف الأول من ٢٠٢٣. يرجع الأداء السلبى للسوق الصيني إلى اعتقاد المستثمرين أنه تم المبالغة في نسب النمو المتوقعة لتسعين عقب فتح الاقتصاد حيث ارتفع الناتج المحلي بـ ٦.٥% وهو أقل من المتوقع نظراً لضعف الأرقام المقارنة في فترة الغلق الكامل وفقاً لسياسة الـ zero-covid.

من الجدير بالذكر أن تقييمات مضاعف الربحية للأسواق الناشئة تراجعت خلال ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ نتيجة قوة الدولار الأمريكي وتأثير ذلك على التضخم في الأسواق الناشئة وهو ما أدى إلى ارتفاع أسعار الفائدة وضعف الطلب المحلي مما أدى إلى تراجع متوسط أرباح الشركات. يتناول مؤشر MSCI للأسواق الناشئة على مضاعف ربحية يقدر بـ ١٢.١ مرة وهو أقل بحدود ١٨% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٤.٨ مرة.

نعتقد أن نسب النمو في الصين ستستمر في الارتفاع وأنه رغم أنها أقل من التوقعات إلا أن سترتفع مع الوقت إلى ٨% وهو ما سيدعم أرباح الشركات والنظرة المستقبلية للأسواق الناشئة خاصة ظل ضعف الدولار الأمريكي عقب انتهاء السياسة التشفية للبنك الفيدرالي. وبناء عليه وبما أننا في نهاية مرحلة السياسة التشفية نتوقع أن تعود الأسواق الناشئة للتداول على مستوياتها التاريخية وتداول على مستويات أعلى من مستوياتها التاريخية عندما يبدأ البنك الفيدرالي في سياسة توسعية.

سوق الأسهم المصري

يتداول السوق المصري على تباين وفقاً لعملية التقييم فيلجعله المحلي ارتفع المؤشر الرئيسي للسوق بـ ١١% خلال النصف الأول من ٢٠٢٣ متوقفاً على الأسواق العالمية والأسواق الناشئة في حين أننا لو وضعنا في الاعتبار انخفاض قيمة الجنيه بـ ٢٠% خلال نفس الفترة، نجد أن السوق قد انخفض بـ ٣% بالدولار الأمريكي خلال النصف الأول من ٢٠٢٣.

من الملاحظ أن أرباح الشركات الرئيسية في السوق المصري ارتفعت بـ ٣٩.٢% في ٢٠٢٢ و ٥٤.١% في الربع الأول من ٢٠٢٣ في حين ارتفع المؤشر الرئيسي بـ ٢٢.٢% خلال ٢٠٢٢ و ٢١% في النصف الأول من ٢٠٢٣ وهو ما يعكس انخفاض مضاعف الربحية التي يتداول عليها السوق وهو ما يعكس تحوف المستثمرين من ارتفاع مستوى الدين الخارجي وتأثير ذلك على سعر الصرف.

يتداول السوق المصري حالياً تداول على مضاعف ربحية يقدر بـ ٦.٥ مرة وهو أقل بحدود ٤٠% من متوسط الخمس سنوات السابقة المقدر بـ ١٠.٧ مرة وبناء عليه نعتقد أن تطبيق نظام صرف مرن والمضي في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي والتوسع في تعظيم دور القطاع الخاص سيؤدي إلى ارتفاع السوق المصري مع الأسواق الناشئة ومعاونه التداول على مستوياته التاريخية لكن يجب الوضع في الاعتبار أن العديد من المستثمرين المحليين يتعاملوا حالياً مع السوق على أنه نوع من التحوط ضد تذبذب سعر الصرف وضعف قيمة الجنيه المصري وهو ما سيدعم السوق في ظل توقعاتنا بنمو الأرباح المستقبلية.